



في إطار محاربة الفساد
مسؤولون محليون وراء القضبان

تعتزم السلطات العليا مواصلة توقيف رؤساء واعضاء المجالس الشعبية البلدية المتورطين قضايا لها صلة مباشرة بالفساد وهو القرار الذي يتماشى مع تعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للمواصلة محاربة الفساد وهو الملف الذي حتما سيجرى غالبية اعضاء المجالس الشعبية البلدية للعدالة وذلك من اجل كشف العديد من القضايا المتعلقة بسوء التسيير وهو ماتجلى خلال الفترة الاخيرة بتوقيف مسؤوليين محليين متورطين في قضايا فساد بتهمة سوء استغلال السلطة وتبديد أموال عمومية وسوء استخدام النفوذ.

ي. تيشات

تتواصل عبر ربوع الوطن عملية محاربة الفساد بقوة القانون الذي طبق من محكمة محكمة الجنايات الابتدائية بمجلس قضاء ميله بادانة الرئيس الأسبق للمجلس الشعبي البلدي لقسنطينة (عهد 2012-2017) وموظفين اثنين من المصالح التقنية بذات الجماعة المحلية بأحكام تتراوح ما بين سنة إلى سنتين سجن نافذ عن جنائية تزيف محررات إدارية في قضية مشروع انجاز 32 فيلا بحي بوجنانة بمدينة قسنطينة كما تم إدانة كلا من الموظفين (م.م) و (س.ر) من المصالح التقنية بذات الجماعة المحلية ب5 سنوات سجن منها سنة واحدة نافذة عن جنائية المشاركة في تزيف محررات إدارية لكل واحد منهما مع تبرئتهما من جنحة سوء استغلال الوظيفة فيما تم إيداع المدانين الثلاثة رهن الحبس بعد المنطق بالحكم مباشرة.

يذكر أن قضية انجاز مشروع 32 فيلا بحي بوجنانة تعود لسنة 2014 حيث تم فتح التحقيق فيها على خلفية تجسيد المشروع على أرضية غير صالحة للبناء وفقا لتقرير خبرة منجز من قبل مكتب دراسات أجنبي مختص صنف الموقع كمنطقة حمراء.

السجن النافذ لمدة 3 سنوات في حق مير تسالة لمطاعي

أصدرت محكمة فرجوية بميلة حكما بثلاثة سنوات بالسجن النافذ في حق (س.ب) رئيس المجلس الشعبي البلدي لتسالة لمطاعي بولاية ميله عن جنحة التحريض على تقديم تصريح كاذب متعلق بجريمة وهمية و جنحة إساءة استغلال الوظيفة تم الحكم أيضا على المعني وهو منتخب لثلاث عهديات متتالية على رأس المجلس الشعبي لتسالة لمطاعي عن حزب جبهة التحرير الوطني بغرامة مالية تقدر ب200 ألف دج و تعويض بقيمة 1 مليون دج لفائدة الضحية وهو الطرف المشتكي في القضية.

وضع مير بوسعادة وسلفه وموظف بالبلدية تحت الرقابة القضائية

أمرقاضي التحقيق لدى محكمة المسيلة بوضع رئيس المجلس الشعبي البلدي الحالي لبوسعادة وسلفه إضافة إلى موظف مكلف بتسيير الحظيرة البلدية تحت الرقابة القضائية لتورطهم في قضايا فساد حسب ما علم امس الثلاثاء من مصدر قضائي الذي اوضح

بأنه وجهت لهؤلاء الأشخاص عدة تهم من بينها سوء استغلال السلطة و تبيد أموال عمومية و سوء استخدام النفوذ مضيفا بأنه تم الإفراج عن 10 أشخاص آخرين تم التحقيق معهم على ذمة نفس قضايا الفساد. كما أمر قاضي التحقيق لدى محكمة حمام المضلعة بـ إدلاء المسئلة بوضع المسؤول عن ملحقة الوكالة العقارية بحمام المضلعة و موظف بمديرية مسح الأراضي تحت الرقابة القضائية لتورطهما في قضايا فساد حسبما علم أمس الثلاثاء من مصدر قضائي الذي افاد بأن المعنيين متابعين في عدة تهم من بينها التزوير و استعمال المزور و الإدلاء بتصريحات كاذبة و إتلاف سندات محفوظة في المحفوظات و شهادة الزور.

إيداع الأمين العام لبلدية قايس الحبس المؤقت أمرقاضي التحقيق لدى محكمة قايس الابتدائية بخنشة بإيداع الامين العام لبلدية قايس الحبس المؤقت عن تهمة التزوير و استعمال المزور في محررات رسمية حسبما أفاد به مصدر قضائي الذي اوضح بأن وكيل الجمهورية لدى محكمة قايس قام اليوم بإحالة أطراف قضية التزوير و استعمال المزور التي هزت بلدية قايس خلال الاسبوع الأخيرة أمام قاضي التحقيق بذات المحكمة والذي استمع إلى الامين العام و موظفتين بمصلحة البطاقات الرمادية ببلدية قايس بخصوص التهم الموجهة اليهم و المتعلقة بالتزوير و استعمال المزور في عشرات البطاقات الرمادية الصادرة عن ذات الجماعة المحلية ليصدر أمرا بإيداع الأمين العام لبلدية قايس الحبس المؤقت و وضع الموظفتين تحت التزامات الرقابة القضائية.

توقيف مير درارية وعضو ببلدية بئر التوتة أحيطت فرقة الأبحاث لادرك الوطني بسيدي سليمان بالجزائر العاصمة عملية ابتزاز و طلب مزية غير مستحقة تورط فيها مسؤولون محليون كان ضحيتها أحد المواطنين الذي يزاول مهنة التجارة و ذلك في إطار مكافحة الفساد حيث تم ايداع رئيس المجلس الشعبي لبلدية درارية و نائيه و رئيس لجنة البناء و التعمير بذات البلدية- إضافة إلى نائب رئيس المجلس الشعبي لبلدية بئر توتة السجن المؤقت و ذلك بعد ثبوت تورط المنتخبين المحليين في الوقائع بتهم طلب و قبول مزية غير مستحقة و إساءة استغلال الوظيفة و النفوذ.

وضع المحافظ العقاري لسكيدة تحت الرقابة القضائية قررت محكمة الاستئناف بمجلس قضاء سكيدة امس الثلاثاء وضع كل من المحافظ العقاري بمديرية أملاك الدولة بنفس الولاية و أحد المستثمرين الخواص في السياحة تحت التزامات الرقابة القضائية بعد استئناف النيابة العامة للقضية حسب ما علم من مصدر قضائي الذي اوضح أن المحافظ العقاري وكذا المستثمر الخاص كانا قد استفادا في فبراير الأخير من الإفراج بعد متولهما أمام قاضي التحقيق لدى محكمة سكيدة لمتابعتهم بتهمة إساءة استغلال الوظيفة بأداء عمل على نحو يخرق القوانين بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير بالنسبة للأول و استغلال نفوذ أعوان دولة بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من إدارة عمومية بالنسبة للثاني مضيفا ذات المصدر أن المستثمر الثاني المتابع في نفس القضية لا يزال يتمتع بالإفراج مشيرا إلى أن النيابة العامة قد استأنفت القضية بعد عدم رضاها عن الحكم الأول. ويتابع هؤلاء الأشخاص في قضايا تخص بيع أراضي من قبل أملاك الدولة لهؤلاء المستثمرين داخل النسيج العمراني لمدينة سكيدة بمبالغ مالية منخفضة عن قيمتها الحقيقية و وصل الفارق في مجمله إلى حوالي 2 مليار دج حسب ما أفاد به ذات المصدر.